كلمة للأمينة العامّة المساعِدة لشؤون حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، إيلزي براندز كيريس، أمام الدورة الـ ٤٣ لمجلس حقوق الإنسان، تستعرض فيها استنتاجات وتوصيات تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بعنوان "ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" *

جنيف، ٢٠٢٠/٢/٢٦

خلص تقرير لمفوضية حقوق الإنسان إلى استمرار انتهاكات القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ دون وجود مؤشرات على المساءلة والتحقيق.

وأمام الدورة الـ ٤٣ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، عرضت الأمينة العامّة المساعِدة لشؤون حقوق الإنسان، إيلزي براندز كيريس، والتي تشغل أيضا منصب رئيسة المكتب التابع لمفوضية حقوق الإنسان في نيويورك، استنتاجات وتوصيات التقرير الذي جاء بعنوان "ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية".

ويغطي التقرير الفترة الممتدة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ويركز على قضية المساءلة عن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما في ذلك مسيرات العودة الكبرى على السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل، والأحداث المستجدة في سياق عمليات إنفاذ القانون التي اضطلعت بها جميع الجهات المسؤولة المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبحسب التقرير، فقد قُتل ما مجموعه ١٣١ فلسطينيا (١٠٣ رجال، وخمس نساء و٢٣ طفلا) على يد القوات الإسرائيلية. وقُتل ١١ إسرائيليا بينهم فتاة على يد فلسطينيين.

مسيرات العودة الكبرى

خلال مسيرات العودة (التي اتسمت بالمجمل بطابع سلمي كما جاء في التقرير)، أطلق محتجّون فلسطينيون ٥٠٨ من الطائرات الورقية والبالونات الحارقة باتجاه إسرائيل، مما ألحق أضرارا جسيمة بالأراضي الزراعية والغابات. في حين أطلقت القوات الإسرائيلية الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والمدافع المائية والمياه العادمة وقنابل الصوت والذخيرة الحية. وقُتل في هذا السياق ٣٩ فلسطينيا بينهم ١٢ طفلا وسيّدة، وأصيب ٢٠٧٨ فلسطينيا بالذخيرة الحية بينهم

---

* **المصدر:** أخبار الأمم المتحدة
https://news.un.org/ar/story/2020/02/1049981

٥٧٧ طفلا. وخلّفت هذه الأحداث إعاقات مستديمة لدى عدد كبير من المصابين. وأصيب جنديان إسرائيليان بأعيرة نارية في نهاية المظاهرات التي نظمت في ٣ أيار/مايو ٢٠١٩ شرق البريج.

ووجد تقرير المفوضية السامية أنه في معظم الحالات، ليس ثمّة مؤشرات على أن المحتجين مثلوا خطرا داهما على الحياة أو تهديدا وشيكا بإلحاق إصابات خطرة. وقال التقرير: "بحسب القانون الدولي، يُعتبر استعمال القوة المميتة تدبيرا استثنائيا ينبغي أن يقتصر على حالات الضرورة القصوى لحماية الأرواح من خطر وشيك".

الطواقم الطبية والصحفيون والأطفال

وأفاد تقرير المفوضية السامية بتعرّض المساعدين الطبيين، الذين قدموا الإسعاف للمصابين والجرحى، والصحفيين الذين قاموا بتغطية الأحداث إلى أعيرة نارية بالرصاص الحي على يد القوات الإسرائيلية، ونتيجة لذلك أصيب ١١٠ من المساعدين الطبيين و٦٢ صحفيا بينهم العشرات أصيبوا بالرصاص الحي والشظايا.

وجاء في التقرير أن الأطفال مثّلوا ٣١٪ من الوفيات، و٢٨٪ من الإصابات الناجمة عن استخدام الرصاص الحي. وذكرت المفوضية أنه رغم تحمّل السلطات الإسرائيلية المسؤولية الأولية عن قتل الأطفال وإصابتهم، إلا أن الجهات المشرفة على تنظيم مسيرات العودة والسلطات في غزة لم تبذل سوى القليل من الجهود لمنع تعرّض الأطفال للعنف عند السياج.

الضفة الغربية والقدس الشرقية

أما في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فقد وثق التقرير مقتل ٣٥ فلسطينيا من بينهم ستة أطفال وسيّدة على يد القوات الإسرائيلية، "رغم أن الظروف المحيطة بكل حالة لم تكن تستدعي، فيما يبدو، اللجوء إلى القوة المميتة كضرورة قصوى لحماية الأرواح من خطر وشيك".

انتهاكات قوات الأمن الفلسطينية

خلال المظاهرات التي شهدتها مدينتي رام الله ونابلس في ١٣ حزيران/يونيو 2018 احتجاجا على إجراءات تقييدية اتخذتها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، بيّن التقرير أن متظاهرين تعرّضوا للاعتداء الجسدي وبأن ٥٦ منهم على الأقل تعرّضوا للعنف والاعتقال التعسفي ومنهم من خضع لسوء المعاملة خلال فترة الاحتجاز.

وتطرق التقرير إلى انتهاكات في غزة على يد قوات الأمن بحق متظاهرين في الفترة الممتدة بين ١٤ و١٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

فيما يتعلق بالمساءلة

وأكدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنه بعد مضي ما يزيد على خمسة أعوام من التصعيد عام ٢٠١٤، لا يزال انعدام المساءلة عن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بجرائم الحرب المرتكبة من جميع أطراف النزاع ظاهرة منتشرة. وأضافت "لا يزال غياب المساءلة يشكل مصدر قلق بالغ".

ووجد التقرير أنه في بعض الحالات لم تشكل جرائم ارتكبها جنود إسرائيليون أساسا لقرار إدانة وهو ما يثير شكوكا خطيرة إزاء مدى فعالية التحقيقات الداخلية ونظام القضاء العسكري في إسرائيل في ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفقا للمعايير الدولية. ومثالا على ذلك، ذكرت المفوضية قضية الطفل الفلسطيني عثمان حلس الذي قتله أحد الجنود الإسرائيليين وقضت محكمة عسكرية بخفض رتبة الجندي بسبب إطلاق النار على الطفل دون إذن من القيادة. وكانت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة قد خلصت إلى أن الطفل حلس (١٤ عاما) لم يكن يشكل خطرا وشيكا وقت إصابته بالطلق الناري.

الاستنتاجات والتوصيات

قالت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إنها خلصت إلى استمرار الفشل في ضمان المساءلة عن الاستخدام المزعوم للقوة المفرطة من جانب إسرائيل في سياق الاحتجاجات واسعة النطاق في غزة وعمليات إنفاذ القانون في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وأفادت بأن الإفلات من العقاب يشكل ظاهرة واسعة النطاق فيما يتعلق بالادعاءات ضد جميع الأطراف في تصعيد عام ٢٠١٤.

وأعربت المفوضية في التقرير عن شواغل إزاء عدم كفاية الخطوات المتخذة للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق فلسطينيين من قبل عناصر تابعة لقوات الأمن الفلسطيني.

ودعت المفوضية إسرائيل إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وإجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشاملة وفعالة وشفافة في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحثتها على توفير سبل الإنصاف والتعويض لجميع الضحايا وأسرهم، والكشف عن الحقيقة.

كما حثت المفوضية السامية دولة فلسطين على إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشاملة وفعالة وشفافة في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتوفير سبل الإنصاف والتعويض لجميع الضحايا وأسرهم، والكشف عن الحقيقة.

ودعت المفوضية جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى اتخاذ كافة التدابير الضرورية من أجل كفالة الاحترام والامتثال الكاملين بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

ورددت المفوضية ما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة أكثر من مرة بأن انعدام المحاسبة يقوّض فرص تحقيق السلام والأمن المستدامين، وأن التصدي للإفلات من العقاب يجب أن يكون أولوية قصوى.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/